ILSR
المعهد الدولي للبحوث والدراسات الليبية

التحول نحو خيارات التنمية البديلة في ليبي

أ.د ناصر ميلاد المعرفي

١

ورقة استهلالية تسرد مسار التحول التنموي في ليبيا عبر مراحل زمنية مختلفة، منذ الاعتماد علي المساعدات الاجنبية والي المرحلة الراهنة، كمرحلة هدر و استنزاف للموارد المالية، حيث عمقت السياسات المطبقة مظاهر الاختلالات و التشوهات في الاقتصاد الليبي. كما تقدم الورقة ملامح للخيارات تنموية بديلة، يجب تبنيها في ليبيا كأساس للبناء الدولة التنموية، وللحد من تدهور الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

التحول نحو خيارات التنمية البديلة في ليبيا

أ.د ناصر ميلاد المعرفي*

- توطئة

عرفت ليبيا والاقتصاد الليبي عدة تحولات أهمها اكتشاف النفط والبدء في تصديره عام 1963 بعد معاناة الفقر والحرمان والتخلف والعجز الدائم في الميزانية، و لقد تم تبني عدة نماذج للمؤسسات والتنمية منذ الاستقلال وحتي الوقت الراهن، وباشرت الدولة جميع الوظائف العامة بتوفر الموارد المالية الناتجة من تصدير النفط، وكنتيجة للاعتماد على النفط جاءت المركزية كضرورة للإدارة الريع المشترك وتوزيع عائداته، وضلت الحكومات المتعاقبة تستلم إيرادات النفط وتقوم بتوزيع في شكل تحويلات ومنح مالية عبر المرتبات والخدمات العامة والدعم والمشروعات التنموية، ولم تتحول ليبيا إلى دولة الرفاهية حتى الان.

و تمتلك ليبيا مزايا ومقومات نادرة تفتقر لها العديد من البلدان تمكنها من بلوغ أعلى مستويات التنمية، وتحولها إلى دولة ذات دخل مرتفع، و تمكنها ايضاً من التموضع بالاقتصاد العالمي، لاسيما و انها تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي ما بين قارات العالم كأهم معبر للحركة بين افريقيا وأوروبا، فضلا ًعن الموارد والمزايا ذات القيمة الاقتصادية. ومع ذلك، باتت ليبيا تصنف من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض بعدما كانت تصنف ليبيا كبلد من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، و اصبح الاقتصاد الليبي يعتمد كليا ًعلي ايرادات النفط، مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة بشكل اكبر لخطر التقلبات الحادة في اسعار النفط من ناحية، واصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية رهينة للعوامل خارجية.

بعد سبعة عقود من الاستقلال السياسي بقى مفهوم الدولة الراعية والمتدخلة في النشاط الاقتصادي هي الصيغة الأكثر شيوعاً ، و تجسدت هذه الرعاية في انعكاسها على طبيعة النشاط الاقتصادي والسلوك الاقتصادي للأفراد، وأصبح هذا السلوك طابعاً يميز الافراد وسلوكهم الاقتصادي متأثراً بالريعية، و نمط الدولة الريعية، ومن المؤكد أن ينسحب هذا النمط و السلوك علي المؤسسات، ولاسيما الاقتصادية والمالية، حيث اصبحت مؤسسات تابعة للمصالح خاصة، تعمل بأسلوب تكتيكي غير قادرة على بناء وتنفيذ اي سياسة استراتيجية تنموية.

إن اعتماد الحكومات على الأموال النقطية السهلة بالابتعاد عن باقي القطاعات الاخرى واهمالها، جعل الاقتصاد يفتقر إلى التنوع، العنوان الرئيسي للخطط والبرامج التنموية، و جعله يتأثر كما في الاقتصاديات الريعية بالأزمات الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد العالمي من حين إلى أخر، ما جعل الاقتصاد الليبي يتسم بخصائص الاقتصاد الريعي، وجعل ايضا التنمية في ليبيا مرتبطة أكثر بالعوامل خارجية، وبالتحديد أسعار

النفط، ولذلك لم تعد الخيارات التنموية القائمة صالحة للاستجابة للحاجات الملحة للمواطنين و غير قادرة علي تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية، فالدولة تعاني عجزاً وتفتقد شرعية انجاز التنمية، بالافتقار إلى الدولة التنموية بمعناها الواسع .

- التجربة التنموية في ليبيا

اعتمدت الدولة الليبية منذ الاستقلال في ديسمبر 1951 على الريع بالاعتماد علي المساعدات و المنح الاجنبية، و لم يكن بالإمكان قبل أو بعد الاستقلال القيام بالتنمية نتيجة الاوضاع الاقتصادية المتردية التي وصفها جون جنتر 1955 بقوله " لعل ليبيا هي افقر دولة في العالم "، وبالرغم من قيام الدولة بإعداد عدة خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بهدف النهوض بالمجتمع الليبي، الذي كان معتمد بشكل كامل على الزراعة والرعي، الا ان هذه الخطط لم تنفذ، وذلك بسبب ضعف المخصصات المالية واعتمادها بشكل كامل على المساعدات والهبات الخارجية والتي لم تكفي لسد عجز الميزانية العامة وافتقارها للجهاز الإداري الكفؤ، مما دفع بالأمم المتحدة بأنشاء الوكالة الليبية للتنمية والاستقرار للإشراف على تنفيذ تسهيلات مانحي المساعدات[1].

انتقل المجتمع من حالة الفقر الشديد الناتج عن ندرة الموارد المكتشفة إلى حالة الثراء الشديد المفاجئ بعد اكتشاف النفط عام 1958 وتصديره في 1963، و كان هناك قصور في إدارة التحول من حالة الفقر الشديد إلى حالة الثراء العام الناتج عن اكتشاف النفط، و جرى تبني نموذج يفتقر للاتزان بين إسهام كل من الدولة والمجتمع في أداء الوظائف العامة والنشاط الاقتصادي، حيث باشرت الدولة جميع الوظائف العامة بينما غاب إسهام المجتمع في ذلك.

الاقتصاد الليبي في هذه المرحلة كان اقتصادا مًختلطا،ً والتوجه كان ليبرالي حيث شجعت الحكومة بشكل كبير رؤوس ألا موال وتوسع التجارة والمبادلات التجارية في البلاد و وفرت تمويلات للمشاريع وبفترات استرداد مريحة وبضمانات سيادية وبنكية من مؤسسات حكومية. مع ظهور النفط وارتفاع الدخل القومي، أخذت نزعةُ "الريعية"، و التي جوهرها انخفاض مستوى إنتاجية المواطنين وارتفاع مستوى اعتماد المواطنين على المنح المالية والعينية والخدماتية التي توفرها الدولة، وعلى هامش الريعية أخذت رأسمالية المحاسيب تنتشر بصورتها الحديثة وأخذ نطاق الفساد يتسع2.

خلال ذلك، وفر النفط الموارد المالية اللازمة للتنمية التي شكلت العقبة الاساسية للدولة في التخطيط عند الاستقلال، وانطلق المسار الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتباراً من خطة 1963-1968 ، وأتسم التخطيط بعد دلك، وبالتحديد في منتصف السبعينات بأسلوب التخطيط الشامل، حيث تبنت الدولة أسلوب التخطيط الاقتصادي للتنمية، كما لعبت الدور الرئيسي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية وارتياد الأنشطة

1 مصطفي البوسيفي، لمحات من التاريخ الاقتصادي الليبي في بداية اكتشاف النفط، مجلة التخيط و التنمية، العدد الرابع، 2010.
2 الزهراء لنقي، ناصر المعرفي، بناء دولة المؤسسات و التكامل الاقليمي و التعاون الدولي، ورقة سياسات مقدمة للمشروع الحوار الاقتصادي و الاجتماعي، الاسكوا، 2021.

الاقتصادية مباشرةً، مع دور هامشي ومحدود للقطاع الخاص، واتجهت الدولة إلى النظام الاشتراكي، و عبر عن ذلك بشكل واضح في اسم الدولة وانعكس على هوية النظام الاقتصادي المتبع.

ضمن هذا السياق، سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادي بالقيام بالإنفاق علي كافة القطاعات بالاعتماد على الانفاق الاستثماري العام وانحسار دور القطاع الخاص يسب التوجهات الاشتراكية والتعويل على القطاع العام في انجاز برامج واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فبلغت مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي 14% ومساهمة القطاع العام 86%، [3]سيطرة وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي في ليبيا بهدف الاسهام الايجابي في التنمية، واصبحت التنمية رهينة للعائدات النفطية، وتعذر تنفيد العديد من الخطط والبرامج التنموية بسبب عدم توفير الموارد المالية الكافية نتيجة للتقلبات في اسعار النفط وانخفاضها.

و تبنت الدولة تنفيذ ميزانيات تنموية سنوية خلال الفترة 1986-2006، بسبب تراجع اسعار النفط الي مستويات متدنية، مما اثر سلباً على حجم الانفاق التنموي، الأمر الذي أدى إلى تعثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات مع تراجع أسعار النفط، ودلك كمحاولة للتخلص من اسلوب التخطيط الشامل والتخفيف من سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي والسماح للأفراد بممارسة اعمال التجارة والاستثمار وتمليك المؤسسات العامة للأفراد واتاحة الفرصة أمام المستثمر الاجنبي بهدف خلق استراتيجية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط ، وتم اصدار القانون رقم 1985/4 بشأن النشاط التشاركي، و القانون رقم 1992/9 ولائحته التنفيذية لعام 1944 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، و القانون رقم 1993/1 للنقد والائتمان والسماح بعمل المصارف الخاصة، القانون رقم 1995/5 بشأن تشجيع الاستثمار الاجنبي.

لقد اخفقت التنمية في ليبيا في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المكانية بعد انفاق حوالي 158 مليار دينار ليبي خلال الفترة 1963 -2010 (أنظر الجدول (1))، و اخفقت الخطط المنفذة في بلوغ كل أهدافها، كما لم يكن بالإمكان تنفيذ مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 2006 — 2010 بسبب صعوبة التنبؤ بأسعار النفط وارتفاع حجم الانفاق الجاري على حساب الانفاق التنموي, مما دفع الدولة الي تطوير واصدار عدة تشريعات للتوسيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والاجنبي منها، قانون المصارف رقم 1/ لسنة 2005، وقانون رقم 9/ لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، و قانون علاقات العمل رقم 12/ لسنة 2010، قانون رقم 14 لسنة 2010 بخصوص المناطق الخاصة، و قانون 23 / لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري .

- مرحلة تكريس الريعية

فرضت التغيرات السياسية والصراعات عقب 2011 ظروف جديدة اثرت على المؤسسات و الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعيشية، واثر الانقسام المؤسسي في أداء الكثير من المؤسسات بعد انقسامها، والغاء دورها في المجتمع واظهار قوة الافراد بداخلها الأمر الذي انعكس في فعالية السياسات العامة، و لاسيما السياسات الاقتصادية المطبقة، الامر الذي انعكس علي مستوي الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والأوضاع

[3] اللجنة الشعبية للتخطيط (سابقاً)، الحسابات القومية، اعداد مختلفة.

المعيشية، حيث لعبت السياسات الاقتصادية المطبقة في ليبيا، وبالأخص السياسة المالية عقب 2011 دوراً مباشراً و سلبي في سوء استخدام الموارد و الفائض الاقتصادي، وتعميق مظاهر الاختلالات و التشوهات في الاقتصاد الليبي. لذلك فقد كرست السياسات الاقتصادية المطبقة في ليبيا نموذج الدولة الريعية، وسوء استخدام الفائض الاقتصادي و النقدي و تدهور مستويات الانتاج و الانتاجية، و يعد غياب الرؤية الاستراتيجية للسياسات المالية الممثلة في اداة الانفاق الحكومي من أبرز عثرات الاقتصاد الليبي والتنمية عقب 2011، فقد غيبت تللك السياسات برامج الاستثمار التنموي، لمصلحة الانفاق الاستهلاكي، ودفع النظام الاقتصادي الريعي الاستنزافي نحو زيادة الانفاق الحكومي.

حافظت السياسة المالية في ليبيا على مستويات الإنفاق الاستهلاكي، و استحوذ الانفاق الاستهلاكي على ما نسبته 93% تقريباً من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة 2011- 2023، في حين بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري العام حوالي 7% في المتوسط لنفس الفترة،(أنظر الجدول (2))، و هي نسبة متدنية جداً لا تتلاءم و متطلبات إعادة الاعمار و الاستقرار و التنمية، ويعود هذا التغير في هيكل الإنفاق الحكومي مقارنة بالسنوات السابقة إلى توقف مشروعات التنمية، و عدم النهوض بالقطاعات الانتاجية غير النفطية، واستحواذ بند المرتبات وما في حكمها علي ما يعادل 65% في المتوسط من الانفاق الاستهلاكي كاستجابة للمطالبات الشعبية بالتوظيف الحكومي.

كما ابتعدت السياسة المالية عن هدف تنويع مصادر الإيرادات العامة، والاهتمام ولو بشكل نسبي بالجهاز الإداري الضريبي، باعتمادها علي الإيرادات النفطية، والتي شكلت حوالي 95% في المتوسط، ومن ثم فإنه في حالة حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط بحدوث أي انخفاض مفاجئ في أسعار النفط، فإن ذلك ينعكس وبشكل مباشر على جانب الإيرادات العامة، ومن ثم بروز العجز في الموازنة العامة.

بالتوازي مع ذلك، فقدت السياسة النقدية استقلاليتها عقب 2011 جراء مسايرة السياسة المالية منذ تمويل الميزانية بالعجز في عام 2014، و عودة الدين العام المحلي بعد غياب لأكثر من عقد من الزمان، حيث بلغ 154مليار دينار في نهاية عام 2020 بالقيم المطلقة، و زيادة الضغوط على النظام المصرفي، و لاسيما المصرف المركزي ، بسبب ما رتبه من زيادة في القاعدة النقدية التي ازدادت من 38.1 مليار دينار في عام 2014 إلى 94.8 مليار دينار في عام 2023، مما رتب ضغطا إضافيا باتجاه زيادة عرض النقود.

لقد وضع الاتجاه الاستهلاكي للموازنة العامة السياسة النقدية في وضع صعب، عبر تدخل المصرف المركزي في تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، سواء من خلال فرض رسوم على بيع النقد الأجنبي بنحو 183% من السعر الرسمي في عام 2018، أو بالتخفيض المباشر الذي تم في أواخر ديسمبر من عام 2020، اضافة الي فرض رسوم مرة اخري بنحو 27% في مارس 2024، لاسيما و ان الغرض من تخفيض قيمة الدينار الليبي لم يكن زيادة الصادرات او خفض الواردات، بل تحدد الغرض في تمويل الميزانية العامة، والتخلص من الدين العام المحلي عبر الاطفاء. حصيلة سياسات التخفيض المتبعة ادت التحويلات المالية للتجارة الخارجية الي

تحويل الفوائض المالية للخارج و الدفع نحو زيادة الاستيراد بمعدلات تفوق حاجة السوق المحلية، هذا التوجه ادي الي رفع الاستيراد في ليبيا من نحو 32.2 مليار دينار في عام 2012 الي 94.3 مليار دينار في عام 2022.[4]

خلال ذلك، كانت السياسة النقدية في ليبيا عبارة عن استجابة سريعة لمعالجة القصور والفشل في السياسة المالية، و إن استخدامها لم ينتج إلا زيادات مستمرة في معدلات التضخم نتيجة التوسع النقدي غير المنضبط من ناحية، ونتيجة تبني سياسة تخفيض سعر الصرف وما تضمنته من تخفيضات كبيرة في قيمة العملة المحلية من ناحية أخرى، الأمر الذي يتعارض مع أهداف السياسات الاقتصادية عامة والسياسة النقدية على وجه التحديد، حيث أسهم التوسع النقدي في ارتفاع معدلات التضخم وفي تعميق الحالة الريعية للاقتصاد الليبي.

بالتوازي، أصبحت الدولة تواجه في تحديات كبيرة في تنفيذ اي سياسة تجارية عقب 2014، بسبب انعدام سيطرتها على المنافذ البرية والبحرية والجوية في بعض الاماكن و المناطق، وكذلك انتشار ظاهرة التهريب للسلع المنتجة محليا والمستوردة، خاصة تلك المدعومة مثل الوقود والسلع الاستهلاكية الضرورية. لذلك تحولت ليبيا الي سوق للمنتجات البلدان الأخرى، و تفاقمت مخاطر الاغراق التجاري و عدم حماية المنتج المحلي، و عدم حماية المستهلك من ارتفاع أسعار السلع المستوردة .

لقد افتقرت الحكومات المتعاقبة خلال المرحلة الانتقالية للبرامج الاقتصادية، المرتكزة على تلبية الاحتياجات المعيشية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بل وحتى السيطرة على موارد الدولة وتوجيه الموارد اتجاه قنواتها المجتمعية، فالدولة الموجودة هشة ترتكز على احتكار الثروة، وينعكس دلك بوضوح في انفاق حوالي 800 مليار دينار وأكثر وتنامي الفساد دون أن يظهر أي أثر ملموس على الأرض.

- **التحديات الاقتصادية و الاجتماعية**

اقتصادياً، يكمن التحدي الحقيقي في الافتقار للتنوع الاقتصادي، وتحول هذه السياسة إلى شعار وليس إلى استراتيجيات وسياسات فعالة، فالقطاعات غير النفطية تساهم بحوالي 30% فقط من الناتج المحلي الاجمالي، ودلك بالرغم ان اكتشاف النفط قد مضى عليه ما يزيد عن 60 عاماً ورغم وضع العديد من خطط التنمية التي استهدفت تخفيض الاعتماد عليه كمصدر للدخل، لكن النفط لازال المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، و اصبح الاقتصاد الليبي يعتمد على استخراج النفط الخام وتصديره اكثر من أي وقت مضى.

هامشية القطاع الخاص ارتباطه بالدور الريعي للدولة الليبية، ، و مساهمته لا تتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 14% من العمالة (4% إلى 6% من العمال المستخدمين وحوالي 8.6% من العاملين لحسابهم الخاص)5. و يتكون القطاع الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية، وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً غير الرسمية، حيث اصبح تنامي حجم الانشطة غير الرسمية، خصوصاً عقب 2011 يشكل تهديد تحدي حقيقي للتنمية المستدامة، وهي ليست ظاهرة جديدة وطارئة في

[4] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 63، الربع الرابع 2023.

[5] الاسكوا، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي، 2020.

الحياة الاقتصادية في ليبيا ، وأصبحت اقتصاداً فاعل قائماً بنفسه يمارس تأثيره علي مجمل الانشطة الاقتصادية ، ويولد تأثيرات سلبية متعلقة بمسألة التوافق الاجتماعي والشعور بالعدالة الاجتماعية والامن الاقتصادي.

الاقتصاد الليبي اصبح مسيس ويدفع فاتورة الصراع السياسي والاقتتال، وتقدر تكلفة الصراع حوالي 783.4 مليار دينار ليبي حتى 2021[6]، و الاساس في الصراع السيطرة علي موارد واموال البلد ، وبالتالي تزايد تدهور الاوضاع الاقتصادية ، حيث ، واصبح الاقتصاد غير قادر على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها بين الفترة والاخرى. ولهذا تراجع نصيب الفرد من الدخل الاجمالي بين عامي 2011 و2020 بنسبة 50%[7]، مما ترك اثاره على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الليبيين، خاصة الفئات الاكثر ضعفاً واحتياجاً.

اتساع الفجوة وازدياد الفوارق الاقتصادية وعدم المساواة بين الفئات والمناطق، اذ تشير نتائج المسح الليبي متعدد القطاعات لتقييم الاحتياجات الأسرية إلى أن حوالي 60% من الاسر الليبية تحتاج إلى مساعدات مالية. وقد أدت هذه الظروف كذلك إلى البحث عن مصادر دخل جديدة، و بالتالي انتشرت عمالة الأطفال دون 18 سنة[8]. كما تشير النتائج الاولية للمسح الشامل و الإنفاق الاسري 2022-2023 الي ان نسبة انفاق الاسر الليبية من دخلها علي الغداء وحده تصل الي 40% خلال سنة 2023[9]، وهي نسبة مرتفعة، وتعتبر دليلاً و مؤشراً علي ازدياد الفقر، كنتيجة للانخفاض في الدخل وموجة التضخم غير المسبوقة في الاقتصاد الليبي، و ارتفاع اسعار الغداء و اسعار الخدمات الصحية.

بالتالي، شهدت ليبيا تراجعا ًحادا ًفي مؤشرات التنمية البشرية بتراجع ترتيب ليبيا من المرتبة 82 عام 2017 إلى المرتبة 108 في عام 2018 والمرتبة 104 في عام 2021 و المرتبة 92 في 2023، بعدما كانت مصنفة في المركز الأول على الصعيد الافريقي والخامس على مستوى العالم العربي بالمرتبة 53 على مستوى العالم في مؤشر التنمية البشرية في عام 2010، [10]مما يعكس تفاقم الصعوبات المعيشية للفئة المحتاجة والهشة والفئة العاملة بالقطاع الحكومي بمواجهة معاناة العيش المستقر المستدام، والوضع الراهن يعكس تفاوت كبير في الدخل والفرص المتاحة لليبيين.

كما تواجه ليبيا احد أعلى معدلات البطالة في العالم مقارنة بمعدلات التوظيف، ولا يزال القطاع الحكومي هو الجاذب للعمالة و بمعدل 89%، بسبب عدم الثقة في القطاع الخاص، ويكمن التحدي الكبير في ارتفاع معدل البطالة الي 18.7%، مع تسجيل معدل قدره 24.7%ما بين النساء و معدل 49.4% [11]ما بين الشباب، كما يتسم سوق العمل بضعف الكفاءة وعدم توفير المهارات المحلية اللازمة وعدم ملائمة مخرجات التعليم

---

[6] الاسكوا، التكلفة الاجمالية للاقتتال والصراع في ليبيا، 2021.

[7] الامم المتحدة، تقرير النتائج السنوية للأمم المتحدة في ليبيا، مبادرة ريتش، 2022.
[8] وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء و التعداد، المسح الليبي متعدد المؤشرات، تقييم الاحتياجات الاسرية، 2017.
[9] وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء و التعداد، النتائج الاولية لمسح الدخل و الانفاق الاسري 2022-2023، 2023.
[10] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، اعداد مختلفة.
[11] البنك الدولي، التقرير الاقتصادي حول ليبيا، 2024.

لاحتياجات الاقتصاد والتنمية. لاسيما وان نظام التعليم في ليبيا يواجه ومنذ فترة طويلة العديد من التحديات، و التي تتفاعل لتشكل نظاماً تعليمياً غير مستجيب لتحقيق مطالب المجتمع واحتياجات سوق العمل، ومخرجات سوق العمل تعد بطريقة بعيدة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل فتنقصها المهارات ولا تستجيب بكفاءة لمستجدات العصر ولا تواكب التغيرات العالمية بعصر العولمة والمعرفة الرقمية.

اضافة الي ذلك، يعيق اعتماد المركزية التنمية المكانية و توفير الخدمات العامة لشريحة واسعة من المواطنين في ليبيا، وبالتالي تأزم الاوضاع المعيشية الاقتصادية و الاجتماعية، كما ادت المركزية الي:

- الهجرة إلى المدن الكبيرة بحثاً عن فرص للعمل والاستثمار .
- الضغط على الموارد والبنية التحية للمدن الكبرى .
- تركز المناطق السكانية حسب الجهوية مما عمق الجهوية، وانسحاب ذلك على توزيع الفرص في القطاع الحكومي .

- خيارات تنموية بديلة

اهملت ليبيا خلال مسيرتها التنموية الجودة النوعية للمؤشرات التنموية و اهتمت فقط بالمؤشرات الكمية، فبعد مرور ليبيا بمسيرة تنموية على مدار 6 عقود واكثر تحقق فيها معدلات متفاوتة من النجاح والاخفاق في تحقيق الاهداف المخططة لها، وبعد عدة تجارب من تأميم النفط ومروراً بتحجيم القطاع الخاص والحد من تركيز وتراكم رؤوس الأموال في السبعينات، ولاحقاً تجربة الخصخصة في التسعينات، والهدر و الاستنزاف في المرحلة الراهنة، فقد استمر التوسع الكبير في التوظيف بالقطاع الحكومي، و زادت الفوارق الاجتماعية وزادت معدلات استنزاف الموارد الطبيعية والمالية ، **وزادت** معدلات الفقر والبطالة، ولايزال الوضع الراهن يعكس تبايناً كبيراً في الدخل والفرص المتاحة لليبيين، مما يستدعي مراجعة الاوضاع الراهنة، وتبني خيارات تنموية بديلة للحد من هذا التباين وتحسين الاوضاع المعيشية والاقتصادية مستقبلا.

إن التحديات و التهديدات الراهنة تؤكد علي عدم صلاحية الخيارات الريعية القائمة، والحاجة الملحة للتبني خيارات بديلة او جديدة، قادرة علي الاستجابة للحاجات الملحة للمواطنين، وقادرة علي تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية، بالتحول من الدولة الريعية الي الدولة التنموية، ودلك عبرالتوافق علي اطار اقتصادي جديد، يضمن المشاركة الاقتصادية والمصلحة المشتركة لإعادة بناء الدولة في ليبيا، ذلك أن الدولة ليست مجرد حكومة أو مؤسسة تشريعية وانما هي منظومة متكاملة لأصحاب المصلحة المشتركة هدفها الاساسي تحقيق المصلحة المجتمعية.

لذلك، الاساس الذي يجب ان تقوم عليه الدولة في ليبيا هو الاقتصاد، و الاقتصاد ليس مجالا لًلتحقيق مصالح فئات معينة أو مناطق معينة، بل هو نوع من الكومنولث يتشارك فيه كل الافراد، والدولة و القطاع الخاص، لهذا فان النموذج البديل يعد النواة التي تجمع الامة الليبية علي جملة الأهداف الكبرى الواضحة عبر

الزمن، و لاسيما الاقتصادية، وذلك عبر إدماج الجميع في عملية التحول الاقتصادي الهيكلي، لهذا تستدعي عملية التحول نحو خيارات بديلة إعادة النظر في عدة مفاهيم و مسلمات منها:

- تحديد علاقة الدولة بالاقتصاد
- إصلاح التعليم و منظومة البحث العلمي و التدريب
- إصلاح المنظومة المالية و المصرفية
- إعادة الاعتبار لسياسات إعادة توزيع الدخل
- إصلاح سوق العمل وعلاقات العمل و ارساء علاقات عمل جديدة
- إعادة العمل بالسياسات القطاعية

و تكمن الغاية الاقتصادية للتحول التنموي البديل في تحديد المعالم الاستراتيجية لبناء اقتصاد منتج ومتنوع مستدام و تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، عبر استقلالية التنمية بمعناها الواسع، بعيداً عن دعوات مروجي اقتصاد الترفيه، والتي تجعل من ليبيا سوق استهلاكي للمنتجات البلدان الأخرى، بل عبر خيارات و معالم ضامنة للتحول من الدولة الريعية الهشة الي الدولة التنموية المعتمدة علي الذات، والتي تجعل المجتمع الليبي أكثر استقراراً و إنتاجاً و تحقيقاً للاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

- معالم التنمية البديلة

نقطة الاقلاع للتحول نحو تنمية بديلة تكمن في تحديد الهوية الاقتصادية، والتي تحقق مصالح البلد والمواطنين والاجيال القادمة، فالهوية الاقتصادية في ليبيا يجب أن تقوم على التمييز، أو ما يطلق عليه في الاقتصاد المزايا النسبية في ظل ما تملكه ليبيا من مزايا نسبية لموقعها الجغرافي والمقومات والفرص الاقتصادية الواعدة. وتعد هوية الاقتصاد الاجتماعي "هوية السوق الاجتماعي" هوية واعدة، توفر بيئة جديدة، وتمنح الاقتصاد الليبي محفزات تطويرية في مرحلة ما بعد الازمة، كهوية ضامنة للدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة في ضمان العدالة والحماية الاجتماعية، اضافة لكونها هوية ضامنة للتعزيز دور القطاع الخاص، وتحديد دور جديد للدولة في النشاط الاقتصادي، فالتنمية تحتاج إلى الدولة الفاعلة لتقوم بدور المحفز والميسر للتطور والمراقب للانحرافات، لا يمكن أن تتم التنمية بدون مشاركتها، لاسيما في المشروعات الوطنية ذات العائد الاجتماعي.

ترتكز الخيارات البديلة علي الاستثمار في رأس المال البشري و رأس المال المعرفي نحو بلوغ اقتصاد مبني علي المعرفة، لذلك يجب ان ترتكز التنمية في إطارها البديل علي نظام تعليمي شامل و محفز بجميع مستوياته و تحسين مخرجاته، في سبيل بناء الانسان المبتكر و المنتج اقتصادياً. لهذا، تكمن الغاية الاساسية للاستثمار البشري و المعرفي في جعل مخرجات النظام التعليمي مؤهلة لدخول أسواق العمل المحلية و العالمية بقدرات و إمكانات و مهارات منافسة، تلبي متطلبات بناء الاقتصاد المعرفي، وتعزز الامان الوظيفي في القطاع الخاص، وتقوي العلاقة التشاركية ما بين القطاعين العام و الخاص.

تعد التنمية المكانية المتوازنة والمشاركة المحلية خياراً ضرورياً لتقريب الدولة من القطاع الخاص و المواطنين، و لتقليص دورها في النشاط الاقتصادي وفتح مجالات الإنتاج وفرص الاستثمار للقطاع الخاص، وتفعيل دور القطاع الخاص في ليبيا يجب أن لا ينفصل عن عملية التنويع الاقتصادي والتنمية المكانية فلا وجود للدور فعال للقطاع الخاص بدون انشطة اقتصادية متنوعة بشكل متوازن في مناطق ليبيا، فجوهر التنمية يكمن في ايجاد اساليب تلائم مع البعد المكاني بما يؤثر في عملية التنمية بتحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة الاقتصادية والخدمات القائمة، ولا يمكن للتنمية أن تتمحور دون وجود وعاء مكاني يحتويها يتمثل في المجتمعات المحلية كبديل للسطوة المركزية الاقتصادية، باعتبارها الشكل المناسب للإدارة الاقتصادية في ليبيا، خصوصاً وانها تتمتع بمساحة جغرافية واسعة تجعل المركزية أسلوباً غير فاعل.

تفكيك الدولة الريعية القائمة يستند الي بناء قطاع خاص منتج مستدام في الاقتصاد الليبي و مندمج مع الاقتصاد العالمي، عبر تطوير بيئة الاعمال، إصلاح الإطار العام للسياسات و التشريعات، وكذلك عبر تنفيذ برنامج حكومي يستجيب للحاجات ذات الاولوية للقطاع الخاص، و تنظيم اتجاهات النشاط الاقتصادي الخاص، وتشجيع المبادرة الفردية في المجالات والأنشطة الاقتصادية المنتجة، والقادرة على تحقيق قيمة مضافة عالية، فالقطاع الخاص ينبغي أن يتحرر من تبعية الحكومة ويبدأ بالمبادرة، بما يتيح بناء بيئة تنافسية ممكنة للقطاع الخاص. اضافة الي العمل علي إعادة هيكلة و تعميق سوق رأس المال، وتوفير التمويل المستدام اللازم وفق اليات تمويلية مبتكرة لإقامة المشاريع الانتاجية، و لاسيما المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

تعد الشراكة احد الاليات الاساسية لتغير الحدود التقليدية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص في سبيل تطوير الاداء الاقتصادي، فالمفهوم الدقيق للشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص لا يعني استثمار العلاقة الاعتمادية مع التمويل الحكومي، بل يجب ان تستند ايضاً الي بناء شراكات مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق فرص حصول الأفراد على عمل لائق يوفر دخلا يضمن حياة كريمة.

- كلمة ختامية

واجهت الامم على مر التاريخ ازمات سياسية وصدمات اجتماعية حادة عصفت بمجتمعاتها واحدثت شروخ مجتمعية عميقة، الا انه في الوقت نفسه الكثير من هذه الامم استفادت من هذه الصدمات وخرجت بتجارب ورؤى تنموية توافقية غيرت مسار المجتمع ونقلته الى مرحلة جديدة، وكان الحوار في كل مرة هو الاساس للتحول التنموي وبناء اسس المرحلة الجديدة، ولم يكن الاصلاح الشامل الحقيقي و بلورة رؤي تنموية مندمجة في اي تجربة من هذه التجارب غائبا، بل هو الاساس الذي يستند عليه بناء المجتمع المستقر والسليم.

من هنا تأتي اهمية الاصلاح الاقتصادي و المؤسسي وإعادة الهيكلة و التوافق علي خيارات تنموية بديلة في ليبيا، عبر التوافق علي اطار تنموي بديل وشامل لمرحلة ما بعد الازمة، يحدد الهوية التي تحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعلاقتها بالقطاع الخاص وحدود رعايتها للفرد والمجتمع من اجل تحديد مسؤوليات الدولة. لذلك تعد الخيارات التنموية البديلة اليات الدولة التنموية للمضيء نحو الاستثمار في التعليم و الاستثمار في القدرات التعليمية لدي الشباب، لاسيما و ان نسبة الشباب تتجاوز 50% في ليبيا، وهي ثروة حقيقية ينبغي

الاستثمار فيها، كما انها تعد الاساس الضامن لتوفر الادوات الضرورية للتحول نحو بيئة اقتصادية و استثمارية ملائمة للمستثمرين المحلين و الاجانب، اضافة الي دلك، تيتيح لمؤسسات الدولة أن تركز تداخلها في الحماية الاقتصادية و الاجتماعية، والاستثمار في المشروعات ذات العائد الاجتماعي ويحقق مصالح المجتمع، عبر بناء سياسات متوازنة تحقق مصلحة الدولة ومصلحة المجتمع، وعبر دورها الرئيسي في وضع التوجهات و المنطلقات العامة.

الملحق الإحصائي

جدول1: ملخص للجداول السابقة لمخصصات ومصروفات خطط التنمية خلال الفترة (1963-2010)

(مليون دينار)

فترة الخطة	المخصص	الفعلي	نسبة الفعلي إلى المخصص
1968 _ 1963	480	480	%100
1972 _ 1970	969	791	81
1975 _ 1973	2585.9	2203	58
1980 _ 1976	8813	8259.2	94
1985 _ 1981	17000	10700	63

1990 _ 1986	7055.4	4153.3	89
1995 _ 1991	5149.5	2351.4	46
2000 _ 1996	7376.7	5196	70
مشروع التحول 2002 _ 2006	20338	28137	76
مشروع التحول 2007 _ 2010	164246	95924	58

المصدر: اللجنة الشعبية للتخطيط (سابقاً)، الحسابات القومية، اعداد مختلفة.

جدول 2: قيم وهيكل الإنفاق العام

(مليون دينار)

السنة	الإنفاق العام الإجمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام %
2011	23366.5	-	-	-	-
2012	53941.6	48441.6	5500.0	90.0	10.0
2013	65283.5	52007.0	13276.5	80.0	20.0
2014	43814.2	39331.0	4482.4	90.0	10.0
2015	36014.9	32153.0	3861.9	89.0	11.0
2016	29171.3	27423.7	1747.6	94.1	5.9
2017	32692.0	30804.3	1887.7	94.3	5.7
2018	39286.4	35896.0	3390.4	91.4	8.6
2019	45813.0	40566.5	4637.5	89.9	10.1
2020	37310.0	35500.0	1810.0	95.1	4.9
2021	85775.9	68385.7	17390.2	79.8	20.2
2022	127840.4	110375.7	17464.7	86.3	13,7

2023	125726.4	113727.4	11999.0	90.4	9.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.